اه كانه اشارة الى جواب سؤال مقدر وسوال يقال انما قال المص في تعريف هذه الكليات الخمس ويرسم ولم يقل
ويحد ملزومات متساوية اه اى يكون تلك التعريفات باللوازم والتعريف باللوازم تعريف بالخارج
والتعريف بالخارج رسم ولاجل ذلك قال ويرسم دون غيره الا ان المناسب اه هو اشارة الى وجه
كون هذه التعريفات رسوما للكليات الخمس بانها حدود اه بل الاولى ان يكون تلك المفهومات
حدودا للكليات المذكورة لان تلك المفهومات مفهومات اعتبارية لا مفهومات حقيقية ولا حقايق
لها وراء تلك المفهومات في اعتبار المعتبر فيكون حدودا لا رسوما والله اعلم بحقيقة الحال لا يوجب
العلم اه لان تلك المفهومات رسوما يتوقف ان يكون وراء تلك المفهومات ماهيات ملزومات
متساوية لها وكون تلك المفهومات حدودا لا يتوقف على ان يكون وراءها ماهيات متساوية لها وكلاهما
غير مفهوم القول الشارح اه فان قلت لم قدم المص الكليات الخمس على القول الشارح ولم يفعل بالعكس
لان الكليات جزء من القول الشارح لان الحد التام مركب من الجنس والفصل القريبين والحد الناقص
مركب من الجنس البعيد والفصل القريب وغير ذلك والجزء مقدم عليه اقول لما فرغ المص من بيان الكليات
الخمس التي هي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام شرع الآن في قول الشارح الذي عبارة عن
التعريف فان قلت لم قدم المص تلك القول الشارح على الحجة قلت لان قول الشارح تصور والحجة تصديق و
التصور مقدم على التصديق احدهما قول الشارح اه فان قلت لم سمي قولا قلت لانه مركب
في اللغة والقول الشارح مركب ولاجل ذلك سمي قولا وشارحا فلشرحه ماهيات الاشياء فان الحيوان
الناطق شرح ماهية الانسان وكذا سمي الحد من الحدود التام وغيرها والاخر حجة فان قلت
لم سمي هذا حجة لان الحجة هي الغلبة ومن تمسك به غلب على خصمه ولاجل ذلك سمي حجة مع عدم اعتبار الحكم اه
وهو اسناد امر الى اخر ايجابا وسلبا كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب موصلا الى المطلوب
اه اى لان المطلوب الذي اذا ادرك كان ادراكه تصورا كالحيوان والانسان وغيرهما الى
المطلوب التصديقي اه اى المطلوب الذي اذا ادرك كان ادراكه تصديقا كقولنا العالم حادث وغيره
واذا هذا ما ذكرناه فان كان الاول فهو الحد وان كان الثاني فهو الرسم اه فان قلت لم قدم

المص

المص الحد على الرسم ولم يفعل بالعكس والقياس يقتضي ذلك لان الرسم بالعرضيات والحد بالذاتيات
والاطلاع على العرضيات اسهل من الاطلاع على الذاتيات قلت لان معرفة الحد الذي هو الحد التام يوقف ماهية
الشيء بكنهه بخلاف الرسم فانه لا يوقف شيئا منه ولاجل ذلك قدم عليه والحد قول دال على ماهية الشيء اه اى
وهو ما يكون به الشيء ذلك الشيء كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فان الانسان يكون انسانا بالحيوان الناطق
ويعبر ذلك عن الماهية على ماهية الشيء يخرج الرسم اه ولقائل ان يقول لا يخلو من ان يكون بالدلالة على
ماهية الشيء اما الدلالة على تمام ماهيته او اعم من ان يكون تمام ماهية الشيء او بوجه ما فان كان الاول لم يكن تعريف
الحد جامعا لخروج الحد الناقص عنه لانه لا يدل على تمام ماهية الشيء بل على وجه ما وان كان الثاني لم يكن ذلك التعريف
مانعا لدخول الرسم فيه لانه دال على ماهية الشيء بوجه ما اللهم الا ان يقال التعريف للحد التام لان حد الحد
نفسه اه لان الحد هو قول دال على ماهية الشيء وكذا حد الحد قول دال على ماهية الشيء فلا يلزم التسلسل
لانتفاء التسلسل كما ان وجود الوجود نفس الوجود لان الوجود كون الشيء في الخارج ووجود
الوجود كون الشيء في الخارج ايضا من جنس الشيء وفصله القريبين اه اى والجنس القريب هو
الذي لا يكون تحته جنس بل كان تحته نوع والفصل القريب هو الذي لا يكون تحته فصل فان قيل ان تمثيل
الحيوان الناطق للحد التام غير جائز لان الحد التام قسم من القول الشارح من العلم وان الحيوان الناطق
معلوم ليس بعلم فالعلم مباين للمعلوم ومباين الشيء لا يجوز ان يكون قسما عن العلم فالاولى ان تمثيل الحد التام
بالادراك المتعلق بالحيوان الناطق قلت يحتمل ان يكون العلم الذي وقع مورد القسمة بمعنى المعلوم ويحتمل
ان يطلق الحد التام على الحيوان الناطق مجازا مرسلا تسمية للمتعلق باسم المتعلق الذي هو الادراك بالحيوان
الناطق فان قلت ان التمثيل للحد التام بالحيوان الناطق ليس بجائز لان الحد التام قسم من القول الشارح
الذي هو قسم من العلم لان قسم القسم قسم وان الحيوان الناطق من قبيل المعلومات لا من قبيل المعلوم
وكذا التمثيل في الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص قلت يحتمل ان يكون المراد من العلم الذي هو
مورد القسمة هو المعلوم مجازا من قبيل ذكر المشتق منه واراده المشتق ويحتمل ان يكون تمثيل الحد التام
بالحيوان الناطق تسمية للمتعلق الذي هو المعلوم باسم المتعلق الذي هو العلم فان الحد التام في الحقيقة

Copyright © King Saud University